

تمت طباعة هذه الوثيقة بدعم من البرنامج المشترك للاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا "تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول جنوب المتوسط" (برنامج الجنوب) المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا غير مسؤولتين عن أي استخدام للمعلومات الواردة بهذا النص.

46598/06

برانكو توماشيتش وآخرون ضد كرواتيا –

الحكم 15.1.2009 [القسم الأول]

المادة 2

الالتزامات الإيجابية

عدم اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية حياة أقارب المدعين من شخص سبق إدانته بتهديدهم بالقتل: انتهاك

حقائق: المدعون هم أقارب م.ت وطفلهما الرضيع ف.ت اللذين قتلوا في آب / أغسطس 2006 على يد م.م والد الطفل ، م.ت وم.م عاشوا معا في منزل والدي م.ت حتى يوليو 2005، عندما قام م.م بالانتقال بعد نزاعات مع أفراد الأسرة. في يناير 2006 قامت م.ت بتقديم شكوى أو منزل يدات بالقتل التي صرح بها. وفي الإجراءات التي عقيبت ذلك، حصلت السلطات على رأي طبيب نفسي ذكر أن إدعى ضد إم. ام يسبب التهديد السيد م.م من المرجح أن يقوم بتكرار جرائم مماثلة في المستقبل وشدد على ضرورة علاجه النفسي. وفي 15 آذار / مارس 2006، وجدت محكمة البلدية ان م.م مذنب بتكرار التهديد بقتل نفسه وم.ت وطفلهما بقبلة.و من باب الاحتياط الأمني صدر حكم مفاده خضوع فلان لعلاج نفسي أثناء فترة محكوميته وبعدها ، حسب الاقتضاء . وفي 28 نيسان / أبريل 2006، وحكمت المحكمة بتخفيف الحكم بالخضوع للعلاج النفسي لسيتم طيلة فترة محكوميته. وأطلق سراحه في 3 تموز / يولييه 2006، وفي 15 آب / أغسطس 2006 أطلق النار على م.ت و ف.ت قبل الانتحار عن طريق توجيه البندقية الى نفسه.

القانون: لا شك في أن نتائج المحاكم المحلية واستنتاجات الفحص النفسي أظهرت أن السلطات كانت مدركة أن التهديدات الموجهة ضد حياة م.ت و ف.ت كانت خطيرة وأن جميع الخطوات اللازمة كان ينبغي اتخاذها لحمايتهم. ولاحظت المحكمة عدة أوجه للتقصير في سلوك السلطات. أولاً، لم يجري أي تفتيش لمنشئة أو مركبة تابعة ل م.م أثناء الإجراءات الجنائية الأولية ضده، على الرغم من أنه هدد مرارا باستخدام قنبلة. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن تقرير الطب النفسي الذي أعد لغاية الإجراءات الجنائية قد شدد حاجة العلاج النفسي المستمر الذي يقوم به م.م، الحكومة فشلت في اثبات أن هذه العلاج يدار بالفعل وكما ينبغي. وأظهرت الوثائق المقدمة أن علاجه في السجن كان يتألف من جلسات محادثة مع موظفي السجن، ولم يكن بينهم طبيب نفسي. وعلاوة على ذلك، لم توفر القوانين ذات الصلة ولا حكم المحكمة الذي يأمر بمعالجة الأمراض النفسية الإلزامية تفاصيل كافية عن كيفية إدارة العلاج. الواقع أن القواعد العامة المنصوص عليها في قانون تنفيذ أحكام السجن لم تعالج كما ينبغي مسألة تنفيذ العلاج النفسي الإجباري كتدبير أمني، مما يترك الحرية تماما لسلطات السجن لتقرر في كيفية التصرف. في رأي المحكمة أن مثل هذه القوانين يجب أن تكون كافية لضمان أن يكون الغرض من الجزاءات الجنائية مستوفي على نحو ملائم. وأخيرا، لم يتم فحصه قبل الإفراج عنه من السجن لتقييم إذا كان لا يزال يشكل خطرا على م.ت وف.ت ولذلك خلصت المحكمة إلى أن السلطات المحلية ذات الصلة لم تتخذ التدابير المناسبة لحماية م.ت و ف.ت

الاستنتاج: انتهاك (بالإجماع)

المادة 41 - 40 000 يورو فيما يتعلق بالضرر غير المادي.